

المرأة والحكم المحلي في

الجزائر

مقدمة

أما فيما يتعلق بتمثيلية المرأة في المجالس المحلية، فقد أظهرت الانتخابات الأخيرة لسنة 2002، والتي كانت نسبة التمثيل النسائي فيها 8,26% في المجالس الشعبية، حقائق موازية. فبادئ ذي بدء، هذه هي المرة الأولى التي تتجج فيها المرأة في انتخابات أعضاء المجالس المحلية. كما تم انتخاب ثلاث نساء على مستوى القرى. وفي الصحراء (قرية "بسكرة" على سبيل المثال)، تم انتخاب ثلاث نساء في المجلس القروي الشعبي، بينهن اثنتان من عضوات لجنة حزب التحرير الوطني وواحدة عضوة في التحالف الديمقراطي الوطني. ولسوء الحظ، لم يتم انتخاب أية امرأة في المجالس المحلية في هذه القرية.

وفي ميلة، منطقة زراعية، تم انتخاب امرأتان في المجلس الشعبي. الأولى، عضوة في الحزب الوطني التحريري والثانية من حركة الإصلاح. ولم يتم كذلك انتخاب أية منهما في المجالس المحلية. والأمر ذاته في "بتة" و "تدوف" وقسنطينة، فخمس نساء من أصل 44 امرأة تم انتخابهن في "بتة"، وامرأتان من أصل 38 انتخبن. في "تدوف" و ثلاث نساء من أصل 43 امرأة انتخبن في "قسنطينة". وكل هؤلاء النساء تم انتخابهن على مستوى المديرية ولم تنتخب أية امرأة على مستوى المجالس المحلية.

ورغم تدني مستويات التمثيل النسائي بصفة عامة، فقد شهدت المشاركة النسائية زيادة في الانتخابات المحلية بفضل إلغاء نظام الوكالة، والذي كان لا يسمح إلا لرب الأسرة بالإدلاء بصوته نيابة عن كل أفراد أسرته، إضافة إلى تراجع نسب العنف الممارس في الانتخابات في السنوات الأخيرة.

العقبات التي تواجه المرأة في الشؤون السياسية المحلية

يوجد عدد من العوامل المعقدة والمتراطة والتي تعد بمثابة العوامل المقيدة للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الحكم المحلي. ويبدو شديد الوضوح أنه من أجل إحداث تغيير حاسم لمستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، يجب النظر إلى هذه المسألة من زوايا مختلفة. كما يجب، تبعاً لذلك، أن توجه التغييرات لمعالجة مختلف العقبات التي تعرقل مشاركة المرأة.

طبقت الحكومة الجزائرية نظام الحكم المحلي لأول مرة في سنة 1967 خلال الحكم الاستعماري الفرنسي. وتؤكد القوانين التي تضبط الهيكل المحلي اللامركزية وتقسّم السلطات الإدارية بين المجالس المحلية والمجالس القروية.

ووفقاً للمادة 16 من الدستور الجزائري للعام 1989، تمثل المجالس المحلية المنتخبة مكوناً رئيسياً ضمن الهيكل اللامركزي. وتبعاً لذلك، قسمت الجزائر إلى 48 مجلساً محلياً حسب الكثافة السكانية. وينتخب كل مجلس محلي لمدة خمس سنوات عن طريق أصوات ممثليه. ويتم توزيع المقاعد وفقاً للقائمة الانتخابية التي تحصل على أكثرية الأصوات.

وحسب دستور عام 1989 كذلك، أقرت السلطة التشريعية الجزائرية حقوق المرأة في القوانين الوطنية، على غرار حق المرأة في التصويت والترشيح، فضلاً عن تولي مناصب سياسية سامية. وتزامن سن القوانين الوطنية مع التزام الجزائر بالتمسك بالاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق المرأة. كما شجعت الحكومة الجزائرية مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

مشاركة المرأة في الهيئات الوطنية والمجالس المحلية المنتخبة

تعكس نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة لسنة 2002 انخفاض مستوى تمثيل المرأة في الهيئات الوطنية المنتخبة والمجالس المحلية. فقد تم انتخاب 26 امرأة من أصل 389 (أي بنسبة 6,68%). وأظهرت الدراسة الوطنية الجزائرية التي أنجزها "كوثر" تقاعس الأحزاب السياسية عن ترشيح النساء في قوائمها الانتخابية كأحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدني تمثيل المرأة. أما نجاح ثلاث نساء كممثلات في الغرفة الثانية والمجلس الوطني فيرجع إلى تعيينات رئاسية، حيث أنه لم يتم انتخاب أي امرأة في انتخابات 2002-2003. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة التكتيكية لبعض الأحزاب السياسية نتج عنها تدني نسبة النساء المنتخبات في الجمعية الوطنية.

التوصيات

ومن بين التوصيات الضرورية والفورية من أجل إحداث تغيير في مستوى مشاركة المرأة في العملية السياسية وفي الحكم المحلي، يمكن إيراد ما يلي:

- إرساء برامج دعوة من أجل الرفع من مستوى الوعي السياسي بين النساء المتعلمات.
- ممارسة الضغط على الحكومة الوطنية للنهوض بالكوادر النسائية.
- تشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات الوطنية والمحلية.
- مخاطبة الأحزاب السياسية من أجل إقناعها بدعم النساء مرشحات وعضوات وقياديات ودعم نظام الحصص (الكوتا).

ورقة موجهة إلى صانعي القرار أنجزت استناداً إلى الدراسة التي أعدها
الدكتور فيصل بن حليلو
جمعية قسنطينة - الجزائر

أنجزت الدراسة في إطار مشروع المرأة العربية والحكم المحلي
في تونس والجزائر ولبنان ومصر واليمن
بدمع من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط 2006-2007

العوامل الاجتماعية - الثقافية، تصنف الممارسات التقليدية التمييزية بين الرجل والمرأة، وارتفاع معدلات الأمية بين النساء، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق الصحراوية على أنها من أهم العقبات التي تعرقل مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

العوامل الاقتصادية، ساهم انخفاض المستوى المعيشي للمرأة بسبب ضغط النفقات الناتج عن تحول الاقتصاد الوطني من الاشتراكية إلى التحرر، والهيمنة الذكورية على الاقتصاد، وافتقار المرأة إلى الاستقلال المالي في انخفاض مستوى مشاركة المرأة.

العوامل السياسية، تساهم عديد من العوامل في استمرار انخفاض مشاركة المرأة في الشؤون السياسية المحلية. أولاً، بينما تُظهر المرأة رغبة كبيرة في المشاركة في الأنشطة السياسية، تعبر الأحزاب السياسية عن عدم استعدادها لدعم ترشيح المرأة والاعتراف بقيادتها، مما يضعف من ثقة المرأة بنفسها.

كما أن نقص الوعي السياسي بين النساء المتعلمات في تفاقم جراء ضعف المهارات السياسية لدى المرأة المرشحة للانتخابات، لا سيما في إطلاق المخططات السياسية الرامية إلى جذب أصوات النساء الأخريات. ومن الأسباب السياسية الأخرى التي تعيق مشاركة المرأة في الشؤون السياسية المحلية، التذبذب في اعتماد نظام الحصص، إذ ترفض الأحزاب السياسية الإسلامية اعتماد الكوتا.